

مهمة ٣ لمقرر دراسات نقدية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

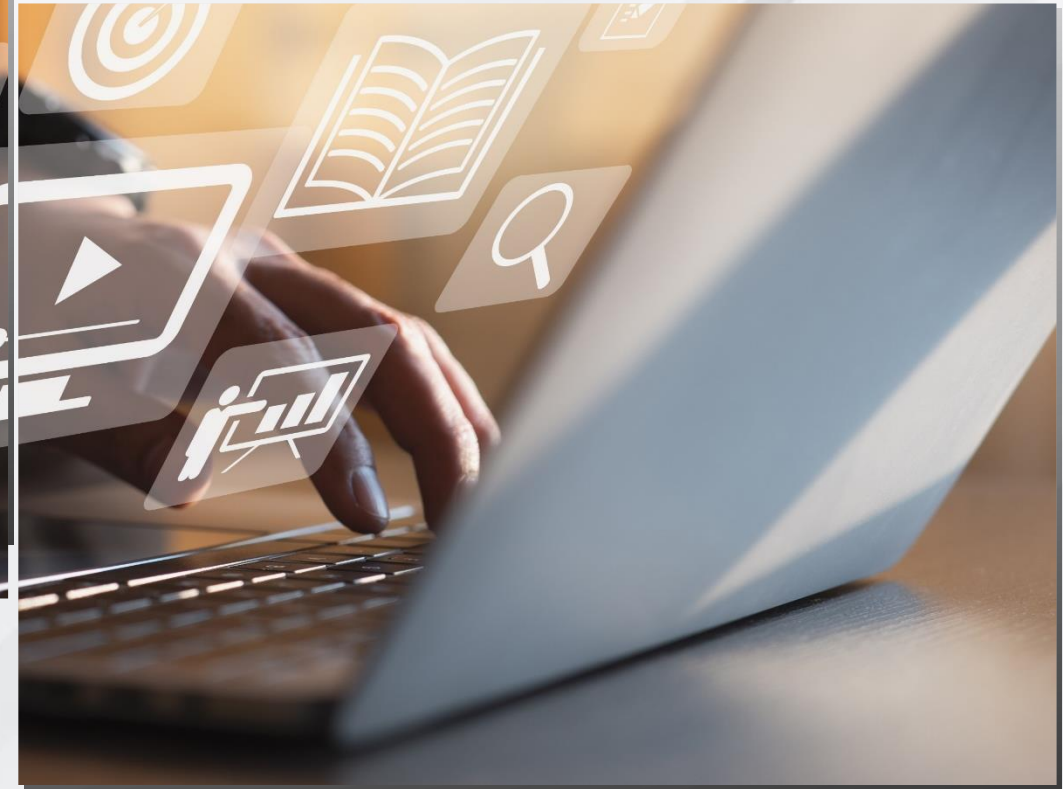
مهمة ٣



عنوان البحث

"التزامات ومسؤوليات المدير في الشركة ذات
المسؤولية المحدودة: تحديات وأثر الحوكمة".

المهمة الثالثة



اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، وتحليل المنهجية والأساليب الإحصائية والمستخدم في الدراسة وتقييم مناسبتها للأهداف البحثية.

أولاً: تحليل المنهجية المستخدمة في البحث:

١. نوع المنهج :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر شيوعاً في الدراسات القانونية، وخاصة تلك التي تتناول تحليل النصوص النظامية. وقد اعتمد الباحث على:

- الوصف: من خلال عرض النصوص النظامية ذات العلاقة (مثل نظام الشركات السعودي ولائحة الحوكمة).
- التحليل: عبر تفسير تلك النصوص وربطها بمفاهيم المسؤولية والحوكمة وبيان نطاق التزامات المدير.
- المقارنة الجزئية: من خلال الإشارة إلى بعض القوانين المقارنة لتوضيح الفروق التنظيمية (كالقانون الفرنسي والمصري والإماراتي).

٢. المنهج المساند:

استعان الباحث أيضاً بالمنهج المقارن بشكل محدود، عند مناقشة تنظيم التزامات المدير في أنظمة قانونية أخرى، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف وتقييم مدى كفاية التنظيم السعودي.

٣. طبيعة الدراسة:

الدراسة نظرية تحليلية بحتة، تعتمد على تحليل النصوص والأحكام دون تطبيق ميداني أو بيانات كمية. لم تتضمن استبيانات، أو مقابلات، أو أدوات إحصائية كمية، وهو أمر معتاد في البحوث القانونية التي تُعنى بالنصوص لا بالظواهر الاجتماعية القابلة للقياس.

ثانياً: تحليل الأساليب الإحصائية (أو الأدوات التحليلية) في الدراسة:

١. غياب الأساليب الإحصائية بالمعنى الكمي:

البحث لم يستخدم أدوات إحصائية مثل المتوسطات، أو النسب، أو اختبارات الفرضيات، لأنه لا يتعامل مع بيانات رقمية أو متغيرات قابلة للقياس الإحصائي. التحليل كان نوعياً يعتمد على:

- تفسير النصوص القانونية.
- تحليل منطوق الأحكام القضائية.
- استخلاص النتائج من المقارنة والتحليل المنطقي.

٢. الأساليب التحليلية المستخدمة بدلاً من الإحصائية:

- التحليل النظامي: لتفسير نصوص نظام الشركات ذات العلاقة بمهام المدير ومسؤولياته.
- التحليل المنطقي: لربط النصوص بنتائجها القانونية واستنباط الآثار المترتبة على إخلال المدير بالتزاماته.
- التحليل المقارن: لتبيين مدى تطور التنظيم السعودي مقارنة بالأنظمة الأخرى.
- التحليل النقدي: بدرجة محدودة، عند مناقشة قصور بعض النصوص أو الحاجة إلى تطوير تشريعي.

ثالثاً: تقييم مدى مناسبة المنهجية والأدوات لأهداف البحث:

ملاءمة المنهج لأهداف البحث:

اختيار المنهج الوصفي التحليلي كان مناسباً للغاية، لأن هدف البحث هو تحديد التزامات المدير ومسؤولياته النظامية وليس قياس متغيرات عديدة. المنهج سمح بتحليل النصوص النظامية بعمق واستتباط النتائج القانونية.

ملاءمة غياب الأدوات الإحصائية:

عدم استخدام أساليب إحصائية يُعد مبرراً بالنظر إلى طبيعة الموضوع القانوني، الذي لا يحتاج إلى تحليل رقمي. ولكن كان من الممكن تعزيز البحث بمسوحات أو إحصاءات وصفية عن حجم قضايا المسؤولية أو تطبيقات القضاء لإثراء الجانب التطبيقي.

استخدام المقارنة القانونية:

المقارنة كانت محدودة ومقتصرة على ذكر نماذج تشريعية دون تحليل مفصل، وكان يمكن توسيعها لتشمل تحليلاً نقدياً أعمق لأنظمة أخرى والاستفادة منها في اقتراحات التطوير.

وضوح المنهج والإجراءات البحثية:

الباحث لم يخصص قسماً واضحاً بعنوان "منهجية البحث"، بل ضمّها ضمن المقدمة. كان من الأفضل تفصيل الإجراءات التحليلية وشرح مراحل البحث وخطوات الاستدلال القانوني.

الانسجام بين المنهج والنتائج:

المنهج الوصفي التحليلي أسهم في الوصول إلى نتائج منطقية ومنسجمة مع الإطار النظري للبحث، خاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الحوكمة ومسؤولية المدير.

رابعاً: الخاتمة:

إن منهجية بحث "التزامات ومسؤوليات المدير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة" تعتمد على التحليل الوصفي القانوني، وهو منهج مناسب لأهداف البحث التي تتمحور حول تفسير النصوص النظامية وتحليل آثارها القانونية. ومع أن الدراسة لم تتضمن أدوات إحصائية، إلا أن ذلك لا يُعد نقصاً بالنظر إلى طبيعتها القانونية، غير أن إدخال مؤشرات رقمية أو أمثلة قضائية كان سيمناها عمقاً تطبيقياً أكبر ويعزز من صلاحية نتائجها ومصادقيتها الأكاديمية.



Thank You